الرئيس، إضافة إلى الضغوط الخارجية الناجمة عن موقف المجتمع الدولي من الرئيس، وتفكك الأجهزة الأمنية.

ولا يختلف كثيراً مع هذا الرأي النائب محمد الحوراني «فتح»، الذي قال: إن ما حدث في القطاع والضفة هو حصاد سنوات طويلة من إدارة الظهر أولاً للمؤسسات الوطنية وقنواتها، وثانياً للقانون، وهو ما أدى إلى الارتجال في العمل على صعيد التوظيف والتعيينات، ووضع السياسات على كافة المستويات.

أما النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فقد رأى أن الأزمة مركبة وذات أبعاد مختلفة. هناك أزمة قيادة وأزمة قوى وأزمة مؤسسات وأزمة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، إضافة إلى حالة الإحباط التي يعيشها المواطن، وشعوره بعدم المساواة وغياب العدالة في توزيع المقدرات، وأيضاً شعوره بالاستغلال بشكل دائم.

وهناك من يلقي بالمسؤولية الأولى على الاحتلال الاسرائيلي في كل ما يحدث، فعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سابقاً والمحلل السياسي عبد الله الحوراني رأى أن من أهم أسباب الأزمة الفلسطينية الداخلية، هو الاحتلال بكل مفرداته وإفرازاته، فهو لم يترك وسيلة إلا ضغط بها على المجتمع.

ويتفق مع هذا الرأي الكاتب والشاعر الفلسطيني زكريا محمد الذي يرى أن الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه هو قساوة المعركة مع الإسرائيليين والضغوط العنيفة الناتجة، وعدم قدرتنا بواسطة الانتفاضة على تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها، وقدرة الإسرائيليين على احتوائها وتحويلها إلى انتفاضة ضدنا. أما سوء الإدارة الداخلية والفساد، فهو عامل سهل العامل الأول.

غير أن عبد الله الحوراني رأى أن هناك عوامل عدة قادت إلى ما نحن فيه الآن، ولخصها في: جمود الحياة السياسية الفلسطينية، وغياب أية استراتيجية، سواء على صعيد السياسة أم المقاومة، وتراكمات الفساد، والاعتماد على العديد من الرموز التي كانت فاسدة في الخارج، وتعدد الأجهزة الأمنية، إضافة إلى غياب دور المؤسسات.

أما الجبهة الشعبية، فتعزو كل ما يحصل إلى عوامل عدة؛ أولها الوجهة السياسية للسلطة، لأنها تشرع الأبواب لكل الرياح الضارة القادمة من المخططات والإملاءات الأميركية والإسرائيلية وحتى التدخلات الإقليمية.

وقال جميل مجدلاوي، عضو مكتبها السياسي: الخط السياسي لقيادة السلطة الفلسطينية منذ أوسلو وعودتها إلى الضفة وغزة في حدود اشتراطات أوسلو يجد بسهولة أن البيان السياسي لها يهبط خطوة خطوة للتكيف مع استحقاقات أوسلو والمشاريع التي بنيت عليها.

واضاف: هذا الأمر إضافة إلى سياسة التفرد في إدارة الشؤون الفلسطينية شكلا التربة الخصبة لترعرع أشكال الفساد بحيث أصبح البعض يسعى إلى مصالح ونفوذ خاصة، ما أسس لشريحة اجتماعية سرعان ما بدأت التناقضات والحسابات الخاصة تحكم مسلكها.

أجندات مختلفة ..ومسؤولية السلطة

لكن، هل السلطة هي المسؤولة الوحيدة عما يحصل؟ وأين كانت الجهات والأحزاب الأخرى؟

عبد الله الحوراني يرى أن أحد العوامل التي قادت إلى تأزم الأوضاع هو تشتت أطراف الحركة السياسية الوطنية والإسلامية. «هذه القوى هي نفسها جزء من الأزمة السياسية، لأن جزءاً منها موجود في السلطة. أما الجزء الآخر، فهو فصائل صغيرة لا تأثير لها ولا وجود لها. أما الطرف الثالث الذي يمكن اعتباره قوة، فهو يتعامل مع الأزمة على طريقة «فخار يكسر بعضه»

وكأنه يرى أنه كلما تصارعت «فتح» وتفككت، ضعف دورها، وضعفت السلطة، وبالتالي أصبح لهذه القوى دور أكبر.

غير أن النائب عزمي الشعيبي يرى أن الطرف الذي يقود هو الذي يفرض النمط السائد في المجتمع. «أنا لا أستطيع أن ألوم «حماس» على أنها قصرت في إدارة الشؤون الفلسطينية الداخلية لأنها ليست في موقع المسؤولية. المعارضة الرئيسية وهي الحركة الإسلامية ليس لديها برنامج لسلطة وطنية، وبالتالي ليست معنية بإصلاح السلطة، وهي على الأقل ليست حريصة على بنائها بشكل صحيح، لأنها كانت ترى فيها تعبيراً عن برنامج سياسي سلمي ترفضه أصلاً.

وأضاف: أما فصائل المنظمة، فليس لها أي تأثير جدي في النظام السياسي الفلسطيني، وهي مفتتة ومشتتة، وجزء منها يدور في فلك النظام السياسي الذي يقوده الرئيس عرفات، وهي، كقيادات وأطر، ليست متضررة كثيراً من النمط السائد، لأنها تأخذ من فتات هذا النظام ما يكفيها.

ويتفق مجدلاوي معه في تحميل الطرف الذي يقود المسؤولية الكبرى. ويقول: لا أعفي الجبهة ولا غيرها، ولكن حتى لا تضيع الأمور هناك مسؤولية أولى على الطرف القائد الذي يمسك بالتمثيل الرسمي في المحافل الدولية وبمقدرات السلطة. وبعد ذلك الجميع يشترك في المسؤولية بدرجة أو بأخرى.

أما البرغوثي، وعلى الرغم من اعترافه بأن الخلل لا يقتصر على السلطة ومنظمة التحرير، فيرد على هذه الاتهامات بالقول: نحن لم نتولَّ الحكم في يوم من الأيام. نحن نناضل في حركة معارضة وبشكل منهجي من أجل التغيير الديمقراطي في الوقت الذي كان فيه من يرفع لواء الديمقراطية الآن يقمعون الناس في غزة وغيرها، ونحن كنا من تصدى لهم عندما كانوا قادة أجهزة أمن.

الإصلاح حاجة وطنية أم عنوان للتنازع بين مراكز النفوذ

الأزمة الراهنة ليست وليدة اللحظة وقد كانت تبرز بين حين وآخر حتى في السنوات التي سبقت الانتفاضة، وفي كل مرة كانت تتعالى الأصوات المطالبة بالإصلاح، لكن مما يزيد الوضع إرباكاً دخول عناصر جديدة على خط الإصلاح هي برأي الشارع الفلسطيني أول من يجب أن يطاله الإصلاح والتغيير. فهل تحول الإصلاح من حاجة شعبية إلى ساحة جديدة وعنوان للتنازع بين مراكز النفوذ؟

عن ذلك يقول محمد الحوراني: الإصلاح مطلب فلسطيني والمجلس التشريعي عبر عن هذا المطلب بصياغة وثيقة الإصلاح الشاملة. لكن كانت هناك محاولة لتشويه الإصلاح ليظهر وكأنه مطلب خارجي. ومرة أخرى دخل عنصر مضلل على الخط، في محاولة خبيثة لتشويه مفهوم الإصلاح خصوصاً من قبل أطراف يشكل الإصلاح تهديداً لمصالحها الشخصية.

أما البرغوثي، فيرى أن هناك أناس يريدون إصلاحاً لأنه يستجيب لمصالح الشعب، وهناك أناس هم جزء من السلطة، وفي تنافس شخصي وفئوي، والبعض يريد أن يركب موجة الحاجة إلى إصلاح، ويركب موجة عداء الشعب لمظاهر الفساد، ولكنه في الحقيقة جزء من المشكلة.

النائب خريشة يقول إن شعار الإصلاح أصبح يستخدم غطاء لكل من يريد أن يفعل شيئاً. والجميع يذكر ما سمي في حينه بيان العشرين، وأنا كنت أحد الموقعين عليه. عندما تحدثنا عن الخلل في السلطة والفساد المستشري وضرورة وجود سيادة القانون وقضاء فلسطيني مستقل، في تلك الفترة قوبلنا بقمع أدى إلى سجن مجموعة منا. وكان العنف الذي استخدم ضدنا في حينه من الأشخاص أنفسهم الذين بدأوا ينادون بالإصلاح بالطريقة الأميركية الإسرائيلية بعد دخول الدبابات الإسرائيلية، ما جعل الإنسان يشعر بتناقض مع نفسه.

أما الكاتب زكريا محمد، فعبر عن دهشته من أن يصبح السلاح وسيلة للإصلاح. وقال: إن مراكز القوى الأمنية هي التي ترفع شعارات الإصلاح. فأنا لم أرَ شرائح شعبية عادية من عمال وطلاب ومثقفين تنزل إلى الشوارع. من ينزل إلى الشوارع هم المسلحون، ولهذا أشك في رفع شعار الإصلاح من هذه الجهات وبهذه الطريقة.

الإصلاح كما يبدو هو بحث عن مشاركة في صنع القرار داخل الأجهزة نفسها، و«فتح» كحزب للسلطة نفسها، وبالتالي مثل هذا الإصلاح أنظر إليه بحذر. وهنا أتذكر شعارات الإصلاح التي رفعت من قبل «فتح الانتفاضة» من اجل الإصلاح. كانت الشعارات عملية، لكنها انتهت إلى الفوضى. وما أخشاه هنا أن يكون الإصلاح أداة للفوضى، وفي هذه الحالة إذا كان الإصلاح سيتحول إلى فوضى فأنا شخصياً لا أؤيده.

غياب الإرادة السياسية للإصلاح

وعن سبب الإخفاق في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الإصلاح على الرغم من المناداة به منذ وقت طويل، يرى النائب عزمي الشعيبي أن رواد الإصلاح لم يطرحوا بشكل واضح وجود خلل في النظام السياسي، وكل ما حصل كان مجرد نفاق على الرئيس من قبل المقربين منه الذين لا يريدون أن يقولوا له إن الإشكالية هي في طريقة الإدارة وفي النظام السياسي وفي التفرد بالقرار وعدم احترام المؤسسة.

وأضاف: في محاولة للالتفاف على هذه الحقيقة، جرى طرح برامج تتعلق بإصلاح الجهاز القضائي أو الإداري وبعض المؤسسات، لكن كان هناك غياب للإرادة السياسية. ومما زاد الأمور تعقيداً أن برنامج الإصلاح الفلسطيني ترافق مع ضغوط دولية، وبالتالي أصبح موضوع الإصلاح ليس احتياجاً فلسطينياً، وإنما للمقايضة مع القوى الخارجية. وبدل أن يكون أداة قوة أصبح أداة ضغط على قيادتنا.

أما النائب الحوراني فيرجع هذا الإخفاق إلى عدم تجاوب القيادة الفلسطينية من جهة، وعدم إلحاح المجلس التشريعي على قضية الإصلاح. غير أنه رأى أن الأزمة الراهنة دفعت الأطراف لتفهم حقيقة أن الإصلاح كمطلب جماهيري ولا يوجد للنظام الفلسطيني بكل عناصره ومكوناته إلا أن يتجاوب مع مفهوم الإصلاح ووثيقة الإصلاح، بما يضمن أخذ قرارات وإجراءات ملموسة على الأرض.

ويقول خريشة إن رواد الإصلاح لم يستطيعوا فرض عملية إصلاح حقيقية نتيجة الخلل في النظام السياسي نفسه القائم على الفردية وعدم الاستعداد لإشراك الآخرين في القرار، إلى جانب الرضوخ للضغوط الخارجية، وغياب أية ديمقراطية حقيقية، ووجود صراع خفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي عبر عنه بهيمنة التنفيذية على التشريعية بسبب تركيبته.

أما الوزير الشوبكي، فيختلف مع الطرح الذي يقول إن عمليات الإصلاح لم تؤت ثمارها. ويقول: هناك أوضاع كثيرة تغيرت وهناك قوانين وضعت وأستطيع القول، مثلاً، في الجانب المالي، وهو أحد أبرز أسباب الفساد، هناك الكثير من الأمور تغيرت، وقد تمت السيطرة عليه، حيث أصبحت جميع المدخولات تذهب إلى وجهة واحدة.

وأضاف: هذا جانب مهم تم ضبطه، ولكن الأمور لم تستكمل، حيث لم تتم محاسبة أحد من الذين استغلوا مناصبهم في الاستيلاء على المال العام قبل تنظيم أوضاع المالية. وكذلك الأمر بالنسبة للجهاز القضائي الذي حدثت فيه إصلاحات، ولكنها ليست بالمستوى المطلوب الذي يمكنه من القيام بدوره في تنفيذ القانون والمحاسبة.

المجلس التشريعي .. بارقة الأمل الوحيدة

وعلى الرغم من تحميل الجميع المسؤولية عن الوضع الفلسطيني الراهن، بما في ذلك المجلس التشريعي الذي اتهمه كثيرون بالتقاعس عن القيام بدوره الحقيقي كممثل للشعب الفلسطيني، فإنه يبدو بالنسبة للكثيرين بارقة الأمل التي لا تزال قادرة على قيادة عملية التغيير.

الشعيبي يرى أن تركيبة المجلس بسبب مقاطعة القوى الأساسية في المجتمع غير «فتح»، وبخاصة الحركة الإسلامية، والجبهة الشعبية، والديمقراطية، للانتخابات جعل الأغلبية الساحقة للإخوان في «فتح». وكما عمل الرئيس في إطار السلطة، عمل داخل «فتح» الأمر ذاته، وبالتالي استوعب عدداً كافياً منهم نواب «فتح» لدرجة أن دور «فتح» كتنظيم داخل المؤسسة ضعيف.

وأضاف: بصورة أو بأخرى، هذا الجسم هو المؤسسة القادرة على التعامل في عملية إنقاذ الوضع من خلال إجراء انتخابات جديدة لإعادة الحياة لتركيبة المجلس الذي تآكل دور الأفراد فيه والشرعية التي أخذوها من الانتخابات.

ويتفق مع هذا الرأي، أيضاً، الوزير الشوبكي الذي قال: المجلس التشريعي عليه مسؤولية كبيرة ولم يقم بالدور المطلوب منه، ومع ذلك يمكن أن نتساءل: ليتصور الجميع الحياة الفلسطينية بدونه، هل ستكون أفضل؟ وهل ستكون هناك قوانين تتم المحاسبة على أساسها؟

وكذلك النائب الحوراني الذي انتقد أداء المجلس بالقول إنه يتردد في القيام بدوره أو رفع صوته ولا يركز على ما يقرره بخطوات ملموسة لتحويله إلى سياسات إلى جانب غياب القوى السياسية وعدم وجود معارضة ثابتة لها ثقل في المجلس، وبالتالي في الحياة الفلسطينية. ولكنه رأى أن المجلس الآن يلعب دوراً مهماً كما كان في كثير من المرات، وهو إن فشل فربما سيحبط المواطن الذي يتطلع إليه كبارقة أمل وسط هذا الركام الذي نعيش فيه.

أما النائب خريشة، فيرى أن المؤسسة التشريعية هي بارقة الأمل الوحيدة للشعب للخروج من مأزقه. ويعترف في الوقت ذاته أن المجلس التشريعي نجح أحياناً وفشل في مرات عديدة، ومنها إدارة دفة الصراع مع الإسرائيليين خلال الانتفاضة. لكنه نجح في فتح ملفات عديدة منذ العام ٩٦، وأخطر ملفين فتحا مؤخراً ملف سلطة النقد وقضية الإسمنت المصري. مثل هذه الملفات أصبحت ملفات وطنية، لكن للأسف لم تتخذ إجراءات بحق هؤلاء، نتيجة تلكؤ السلطة التنفيذية.

أما عبد الله الحوراني، فيرى أن التشريعي بدأ في الآونة الأخيرة يشعر بأن بإمكانه أن يلعب دور وعلى هذا الأساس تقدم بوثيقة الإصلاح وشكل لجنة خاصة التقت الناس في غير مكان وقدمت تقرير تضمن الدعوة لقبول استقالة الحكومة ومحاربة الفساد. لكنه رأى أن التشريعي هو جزء من المشكلة لأنه عندما نتحدث عن الفساد، فإننا نتحدث عن العديد من أعضائه.

أزمة «فتح» وعدم استيعاب الأجيال الجديدة

وفي غمرة الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والتي وجدت تعبيراً لها في الأزمة الحكومية، وما يبدو وكأنه تنازع لصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وهناك من رأى أن أزمة القيادة الفلسطينية هي تعبير عن الأزمة التي تعيشها حركة «فتح» بكافة أطرها ومؤسساتها، تجد هناك من يقول إنه لو كانت أوضاعها أفضل لما كانت الأمور تدهورت إلى هذا الحد، ولهذا ينظرون إليها كصمام أمان في المجتمع الفلسطيني لو أعيد ترتيب أوضاعها.

ويعترف النائب الحوراني، وهو قيادي في «فتح»، أن الحركة تعيش مشكلة في ما يتعلق بالمرجعيات ومسمياتها والهياكل التنظيمية التي لا يوجد في الواقع ما يمركزها ويمركز عملها. والآن تبدو «فتح» فيها أصوات متعددة، وهذا يخلق حالة من الاضطراب على عملها بشكل عام.

وأضاف: لذلك لا بد من استعادة هذه الأطر عبر